المناضل/ عبدالحميد الحدي -عضو م

المؤتمر أخفق في إدارة الأزم

قال الأخ عبدالحميد الحدّي أحد المؤسّسين التاريخيين للمؤتمر الشعبي العام إن الزعيم علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر عمل على نقل اليمن إلى واقع جديد لم يكن يتوقعه أحد بأن عمل أن يكون كل اليمنيين في بوتقة واحدة وفي تنظيم سياسي واحد.

وأشار الحدّي في حديث لـ "الميثاق" إلى أن الزعيم علي عبدالله صالح عمل على إنجاح الوفاق والتوافق بين مختلف القوى الوطنية في الساحة السياسية والمشاركة الشعبية وإيجاد تنظيم سياسي يحتوي كل القوى السياسية ويترجم نصوص "الميثاق الوطني".ودعا الحدّي إلى إعادة النظر في هيكلية المؤتمر ونقد التجربة الماضية بكل إخلاص من خلال ورقة تحليلية نقدية للإيجابيات والإخفاقات التي حدثت خلال الفترة الماضية.. فإلى نص الحوار:

حوار / منصور الغـدره

المؤتمر بحاجة لهيكلة تعيده إلى سيرته الأولى

لابد من تشكيل لجنة خاصة لتقييم تجربة المؤتمر وتحديد اخفاقاته

مطلوب إلغاء الأمناء العامين ودوائر الامانة العامة واستبدالها بلجان

• • • • • • • •

المؤتمر اليوم ليس حاكما وعليه ان يهيئ نفسه كحزب معارض في اعداد برامج وسياسيات تواكب موقعه الجديد

< استاذ عبدالحميد الحدي، صحيفة «الميثاق» لسان حال المؤتمر الشعبي العام، والذي تعد انت واحدا من مؤسسيه ، وممن كان لهم الدور الكبير في ادارة لجنة الحوار الوطني اوائل ثمانينيات القرن الماضي، والتي كان من ثماره تأسيس المؤتمر.. اليوم بعد مرور ٣٠ عاما على تأسيس المؤتمر، كيف كانت تلك الحوارات داخل لجنة تضم افكاراً متباينة ومتناقضة التوجه والفكر..؟

-للاجابة على سؤالكم نحتاج الى وقت كبير، ولكنني سأحاول الاختصار قدر الامكان من خلال الإشارة الى بعض تلك المحطات المهمة التي مرت بها لجنة الحوار الوطني حينذاك، والتي بدأت عملها عقب انتخاب الاخ علي عبدالله صالح رئيساً للجمهورية في يوم الـ١٧ من يوليو عام ١٩٧٨، وبحكم تلك الاوضاع والأحداث المتلاحقة والحادة والمتمثلة في اغتيالات للرؤساء اليمنيين في شمال اليمن وجنوبه- على حد سواء- جاء الاخ الرئيس علي عبدالله صالح الى السلطة واستعان بخيرة الرجال ولأن الاوضاع في ذلك الوقت كانت تتطلب تلمس الواقع اليمني الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي، فضلا عن ان حالة اليمن حينها كانت تفرض على الجميع بانه لابد من تجاوز الواقع القائم والظروف والتحديات الماثلة كالأحداث الدامية في المناطق الوسطى المؤلمة وغيرها..

تلك الاوضاع والظروف المحيطة اجبرت الجميع على التفكير بضرورة انه لابد من وجود رؤية وطنية فكرية جامعة لكل ابناء الوطن وانه لابد من المشاركة الشعبية الواسعة في الحكم واتخاذ القرار السياسي- بغض النظر عن الانتماءات الحزبية والفكرية.

حوار حزبي يتحدى التحريم

ومع ان الدستور اليمني حينذاك كان يحرم الحزبية وتحقيق هذا الكيان الذي يضم في اطاره مختلف الاطياف والاحزاب والقوى السياسية، الا ان الاخ الرئيس علي عبدالله صالح في ذلك الوقت كان متحمسا وطموحا في توحيد مواقف القوى السياسية وتحقيق ذاك الاتفاق الواسع وخلق حالة من الوفاق الوطني الذي يعزز الوحدة الوطنية.

حينها كلف الرئيس مجموعة من المفكرين والعلماء ومن السياسيين والمثقفين والأدباء والعسكريين بإعداد مشروع ميثاق وطني وبالفعل تم اعداد المشروع وقدم للأخ الرئيس، ثم بدأت الرؤية تتضح امامه اكثر وتأخذ ابعادا اوسع بحيث انه لا يكتفي بمجرد ان مجموعة من المفكرين والسياسيين تقدموا بوثيقة لكي تلتزم بها الدولة، وبالتالي تنتهي الشكوى بعدم وضوح الرؤية السياسية والاقتصادية للدولة في ذلك الوقت، بينما يعتبر ان اليمن خطى خطوة متقدمة حينها بحكم الظروف التي يعيشها البلد في ذلك الوقت، وكان لابد من خطوة اخرى تمثلت في تشكيل لجنة الحوار الوطني.

وتم تشكيل اللجنة من ٥١ عضواً كنت أحد أعضائها وتمثل فيها كل القوى السياسية بما في ذلك جناح الحزب الاشتراكي اليمني في شمال الوطن(حوشي) بالاضافة الى الشخصيات السياسية المستقلة ذي الخبرة والتخصصات، فكان تشكيل هذه اللجنة من كل الأطياف السياسية..

وكان يوجد داخل اعضاء اللجنة حالة من النشوة والاعتزاز والفخر بتلك التجربة الرائعة جداً، وبالفعل بدأت اللجنة تعمل على قراءة ودراسة ذلك المشروع، وكانت هناك قوى سياسية لا تريد ان تفسح مجالاً لهذه القوى الحزبية التي تعتبر في نظرها خارجة عن القيم او النظام العام والآداب الاجتماعية للمجتمع اليمني.. حيث ان هذه القوى كانت تحاول ان تكون الامور كلها مغلقة وسد باب كل منافذ الفكر الانساني.. توفقت اللجنة في اعداد المشروع، حيث استمرينا في حوار طوال سنة ونصف وبقدر ما كان هناك حالة من الانقباض بين اعضاء اللجنة والخوف من الاخر، الا ان جميع اعضاء اللجنة كانوا بمستوى المسئولية وبدأ يتبلور داخل اعضاء اللجنة رؤى وأفكار وطنية مما ساعد ذهنيتنا جميعا بما يحملونه من طموحات وتطلعات وتوجهات، ربما معظمها تتعارض مع طموحات وآمال وأفكار الآخر، اي كان هناك تباين موجود بين اعضاء لجنة الحوار ومع هذا كان هناك حوار معمق، قلما تجده اليوم- اي بعد ٣٢ عاماً من بداية الحوار في عام ١٩٨٠م- قلما تجد ذلك الحوار الوطني المسئول في يومنا هذا.

ووفقت اللجنة في انجاز المشروع بعد إدخال بعض التعديلات وبعض المواضيع الجديدة والملاحظات والتنقيح الكامل لأبواب مشروع الميثاق الوطني.

وكانت المفصلية النهائية لصياغة الميثاق الوطني تتمثل في ثلاث قضايا رئيسية، هي: الالتزام بالشريعة الاسلامية عقيدة وشريعة، وثانيا استلهام اهداف الثورة اليمنية(٢٦سبتمبر و١٤ اكتوبر)، ثالثا استلهام كل ما هو مفيد من الفكر الانساني من اجل اخراج الميثاق الوطني برؤية جديدة تستلهم التاريخ اليمني قديما وحديثا حيث ان اليمن لم يصنع حضارته عبر الزمن الا بوحدة الارض والانسان والحكم.

صياغة الميثاق

< ما هي ابرز الأفكار التي كنتم تحاولون الوصول اليها من حواركم..؟

- محاور رئيسية كثيرة تم الحوار عليها.. لكن انا تحدثت عن مصدرية صياغة الميثاق الوطني، حيث استلهمنا اولا تاريخ اليمن قديما وحديثا، ثم استلهمنا الشريعة الاسلامية بكل مقاصدها ومعانيها الانسانية، ثم اهداف الثورة، ثم الاستفادة من الفكر الانساني اينما كان ومن اي فكر في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، ومثل ذلك حالة انفراج يتحقق بين القوى الوطنية حينذاك والذي ترجم في حرية الحوار والنقاش وحرية التعبير دون تحفظ بين اعضاء اللجنة، قلما تخاصمنا او تعادينا في تلك الحوارات نتيجة اختلاف او تباين في الرؤى والتوجهات.. كان هناك شعور عال بالمسئولية الوطنية من قبل الكل دون استثناء.. وهذا الانفراج داخل لجنة الحوار الوطني عزز حالة الانفراج على المستوى الرسمي بين صنعاء وعدن، وبدأت فكرة احياء لجان الوحدة التي شكلت عام ١٩٧٢م في لقاء طرابلس الغرب، فحالة الود والحوار الجاد والمسئول والترفع عن الصغائر والطموح بالغد المشرق والمستقبل اليمني الموحد- داخل لجنة الحوار الوطني- كانت في منتهى الروعة وانعكس هذا على الحالة اليمنية الرسمية والشعبية على حد سواء.

< عندما انتهت اللجنة من صياغة الميثاق الوطني، ما الخطوة التالية التي رأتها اللجنة..؟

- بعد ان فرغت لجنة الحوار من صياغة الميثاق الوطني، بصيغته قبل النهائية، بدأ التفكير والتشاور حول مجموعات من التساؤلات.. هل يطرح على المواطنين ام اننا نكتفي بصيغته هذه ويتم عقد اجتماع للجنة الحوار وإقراره واشهاره، وبالتالي على الحكومة والدولة الالتزام به.. غير اننا شعرنا جميعًا بما في ذلك الاخ الرئيس ان هذا غير كافٍ، ولماذا لا نطور الفكرة بحيث ننظم مؤتمرات مصغرة على مستوى المديريات ونعد استمارة استبيان حول ابواب مشروع الميثاق ليقول المواطن رأيه حول أبوابه وإبداء ملاحظاتهم في تلك الاستمارة ليتم استيعابها في الصياغة النهائية للميثاق الوطني، وبالفعل تم عقد تلك المؤتمرات في عموم مديريات محافظات شمال اليمن- سابقاً- رغم انه كان هناك من ابناء المحافظات الجنوبية- ممثلين عن الحزب الاشتراكي اليمني- كانوا موجودين في لجنة الحوار الوطني، لان التمثيل في اللجنة على اساس الانتماء السياسي، والحزب الاشتراكي اليمني يجب ان نعترف انه حزب وحدوي، وانه أنشئ على اساس وحدوي في اليمن ككل وليس لجنوب الوطن، وهذا لا احد يستطيع مصادرته او انكاره عن الحزب الاشتراكي، فيجب علينا الاعتراف بان الحزب الاشتراكي اليمني وحدوي في اسمه وفكره وتكوينه ونظامه الاساسي وكل اعضائه وأنصاره ناضلوا من اجل الوحدة اليمنية، لذلك عندما حصلت الانحرافة من بعض قيادة الحزب عن الوحدة ودعت الى الانفصال في صيف ١٩٩٤م، لم تجد تلك الدعوة استجابة لان التعبئة كانت تعبئة وحدوية منذ النشأة فكان الجميع يناضل من اجل الوحدة، وبالتالي كانت احداث المناطق الوسطى على اساس فرض التوجه الفكري والسياسي الذي يحمله الحزب الاشتراكي في ذلك على اساس الفكر اللينيني والشمال على اساس التوجه الاسلامي الوسطي.. لكن من حيث التطبيق فكلا الطرفين لم يلتزما بالتطبيق فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والتعليمي والثقافي، فلا الجنوب كان يطبق الفكر الاشتراكي بحيث نستطيع القول عنه بانه نظام اشتراكي ولا الشمال طبق فكر الرأسمال بحيث نقول عنه نظام رأسمالي، وإنما كانت حالة التخلف تكاد تكون واحدة وفي مستوى واحد او متقارب في الشطرين.

نعود الى الحديث عن كيفية النشأة الاولى للمؤتمر الشعبي العام والميثاق الوطني- حيث كما قلت في السابق- انه تم عقد المؤتمرات المصغرة على مستوى المديريات وتم من خلالها توزيع الميثاق الوطني واستمارة الاستبيان على المواطنين والذين قالوا فيها آراءهم وتم تجميعها وتحليل بياناتها وتم استيعابها في الميثاق والتي كانت بحق مفيدة

يقتصر دور المؤتمر الشعبي العام على اقرار الميثاق الوطن فقط وينتهي، او انه يكون الراعي للميثاق بصورة مستمرة وان الحكومة التي تنبثق عنه يجب ان تكون حكومة وحدة وطنية تمثل كل الفئات والقوى التي شاركت في الحوار وصياغة الميثاق الوطني، لذلك اتفق الجميع في لجنة الحوار ان يستمر المؤتمر الشعبي ويتبع اسلوب العمل السياسي، وحاولنا الابتعاد قدر الامكان عن اتباع الاسلوب الحزبي ولفظ الحزبية وهي نقطة كانت محل جدل واتفقنا بشأنها بعدم الاشارة الى الحزبية في الميثاق حتى لا يحدث تصادم وتناقض نصوصه مع النص الدستوري المحرم للحزبية..

وتم الاتفاق على ان يكون عدد الاعضاء المؤسسين له بالف عضو من مختلف الشرائح الاجتماعية والسياسية، وتحولت لجنة الحوار الوطني من لجنة لإعداد الميثاق الى لجنة تحضيرية للإعداد والتحضير لانعقاد المؤتمر العام التأسيسي للمؤتمر الشعبي العام.. وتم تحديد الـ ٢٤ من اغسطس موعدا لانعقاد المؤتمر العام التأسيسي وبالفعل طرح على المشاركين فيه تساؤلات في استمارة حول بصيغته هذه ويتم عقد اجتماع للجنة الحوار وإقراره واشهاره، وبالتالي على الحكومة والدولة الالتزام به.. غير اننا شعرنا جميعًا بما في ذلك الاخ الرئيس ان هذا غير كافٍ، ولماذا لا نطور الفكرة بحيث ننظم مؤتمرات مصغرة على مستوى المديريات ونعد استمارة استبيان حول ابواب مشروع الميثاق ليقول المواطن رأيه حول أبوابه وإبداء ملاحظاتهم في تلك الاستمارة ليتم استيعابها في الصياغة النهائية للميثاق الوطني، وبالفعل تم عقد تلك المؤتمرات في عموم مديريات محافظات شمال اليمن- سابقاً- رغم انه كان هناك من ابناء المحافظات الجنوبية- ممثلين عن الحزب الاشتراكي اليمني- كانوا موجودين في لجنة الحوار الوطني، لان التمثيل في اللجنة على اساس الانتماء السياسي، والحزب الاشتراكي اليمني يجب ان نعترف انه حزب وحدوي، وانه أنشئ على اساس وحدوي في اليمن ككل وليس لجنوب الوطن، وهذا لا احد يستطيع مصادرته او انكاره عن الحزب الاشتراكي، فيجب علينا الاعتراف بان الحزب الاشتراكي اليمني وحدوي في اسمه وفكره وتكوينه ونظامه الاساسي وكل اعضائه وأنصاره ناضلوا من اجل الوحدة اليمنية، لذلك عندما حصلت الانحرافة من بعض قيادة الحزب عن الوحدة ودعت الى الانفصال في صيف ١٩٩٤م، لم تجد تلك الدعوة استجابة لان التعبئة كانت تعبئة وحدوية منذ النشأة فكان الجميع يناضل من اجل الوحدة، وبالتالي كانت احداث المناطق الوسطى على اساس فرض التوجه الفكري والسياسي الذي يحمله الحزب الاشتراكي في ذلك على اساس الفكر اللينيني والشمال على اساس التوجه الاسلامي الوسطي.. لكن من حيث التطبيق فكلا الطرفين لم يلتزما بالتطبيق فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والتعليمي والثقافي، فلا الجنوب كان يطبق الفكر الاشتراكي بحيث نستطيع القول عنه بانه نظام اشتراكي ولا الشمال طبق فكر الرأسمال بحيث نقول عنه نظام رأسمالي، وإنما كانت حالة التخلف تكاد تكون واحدة وفي مستوى واحد او متقارب في الشطرين.

نعود الى الحديث عن كيفية النشأة الاولى للمؤتمر الشعبي العام والميثاق الوطني- حيث كما قلت في السابق- انه تم عقد المؤتمرات المصغرة على مستوى المديريات وتم من خلالها توزيع الميثاق الوطني واستمارة الاستبيان على المواطنين والذين قالوا فيها آراءهم وتم تجميعها وتحليل بياناتها وتم استيعابها في الميثاق والتي كانت بحق مفيدة

وسياسية هي شريكة في مسيرة العمل الوطني الجديد.. وعلى ضوء هذا تم اعداد البرنامج السياسي للمؤتمر الشعبي العام والذي استنبط كخطوط عريضة من الميثاق الوطني وحدد على اساس قطاعات- الموقف السياسي على المستوى الداخلي، الموقف على المستوى الوحدة الوطنية وعلى المستوى الخارجي والموقف على مستوى القضايا القومية العربية والإسلامية، كما انه حدد الموقف على المستوى الاقتصادي، وكان من اهم ما اقره هو مبدأ القطاعات الاقتصادية وهو ما كان قد بدأته الحكومة في الشطر الشمالي- سابقا- من الوطن، باتباع سياسة ان القطاع العام هو الاساس والقطاع الخاص والمختلط والتعاوني- قطاعات ذات اهمية مساوية قانونية مع القطاع العام ولكن خدماتها تكون في اطار مسئولية القطاع العام..

< عندما اجريت انتخابات اول لجنة دائمة للمؤتمر، هل حرصتم ان يمثل في هذه اللجنة مختلف القوى السياسية، وما هي الضمانة لهذا التمثيل..؟!

- من افضل نتائج الحوار الوطني انه كان هناك حالة من حالات العقلانية والفهم للواقع الاجتماعي اليمني، وهذه النقطة كانت محسوبة لدينا ولدى الاخ الرئيس علي عبدالله صالح بالا تكون انتخابات اللجنة الدائمة مطلقة كاملة، حيث كان هناك مبدآن رئيسان الاول الوضوح والشفافية، والثاني التزام حزبي، وترك لممارسة حرية هذا الالتزام في انتخاب الاعضاء الخمسين عضوا، بينما كان لابد من وضع ضوابط لها وتحديد نسبة من اعضائها يتم بالتعيين وعددهم ٢٥ عضوا، وهذا افدنا في ايجاد حالة توازن واستيعاب كل القوى السياسية التي كانت مشاركة في الحوار ولم يتم انتخاب ممثليها في انتخابات اللجنة الدائمة، كما اننا استوعبنا من خلالها التخصصات العلمية وأصحاب الخبرات الاكاديمية المطلوبة.. اي ان التعيين كان وسيلة من وسائل ايجاد التوازن لاستمرار المؤتمر الشعبي العام والوفاق الوطني بين مختلف القوى السياسية.

وهذه التجربة- المزج بين الانتخاب والتعيين- اتمنى ان تعاد في المجالس المقبلة- لأن اليمن كان في تلك المرحلة اكثر نضجا من اليوم، لأننا اليوم نعيش في اغرب الحالات.. نعيش وكأننا تابعون لدول وليس كدولة ذات استقلالية بقرارها الوطني، والجانب الوطني اليوم تلاشى عند مختلف القوى الوطنية.

جهود طيبة

< استاذ عبدالحميد- كيف تقيّم تجربة عمل المؤتمر الشعبي، وهل استوعب القضايا الوطنية الذي انشئ من اجلها..؟

- بعد اعلان التنظيم في المؤتمر التأسيسي الذي عقد في ٢٤ اغسطس عام ١٩٨٢م، بدأ المؤتمر الشعبي العام الانطلاق على مستوى الاهتمام بالقضايا التنموية وعلى مستوى ضبط الحالة الادارية لمؤسسات الدولة.

كما بدأنا التفكير ولو انه كان تفكيراً فوقياً في فتح الفروع للمؤتمر في المحافظات ثم في المديريات، ونفس التفكير والتوجه كان يتبعه الحزب الاشتراكي، الى درجة انني اذكر الشهيد صالح مصلح قال في احدى لقاءاته الحزبية « نحن نتسابق مع الاخوان في الشمال على المناطق المحاذية لبعضنا»، وكنت في فترة من الفترات في منطقة المقاطرة وهو في الجزء الحدودي الشطري من منطقة معبق.. حتى ان الاخوة في الحزب الاشتراكي، عندما قمنا بالتوعية السياسية الأسبوعية فهم- اخواننا في الجنوب- عملوا يوم العمل السياسي.. اي كان هناك حالة تنافس والتي خلقت حالة من الوعي والنضج الوطني، ولكن ضمن مفهوم وطني وحدوي كبير يتجاوز واقع المصلحة الحزبية والشخصية والانتماء الفكري.

اما اليوم فإنني اتحدث معك وأنا اشعر انني لم اعد قادرا ان اتمثل تلك الحالة التي كانت بالنسبة لي ولكل زملائي في لجنة الحوار في ذاك اليوم تمثل فخر واعتزاز وطموح وآمال انني مشارك في حوار وطني من اجل تحقيق المنجز العظيم للشعب اليمني، وبالفعل سارت خطوات المنجز الوحدوي منذ بداية عام ١٩٨١م بخطى ثابتة، حيث حصل حالة الانفراج السياسي بين الشمال والجنوب، وبدأت اللقاءات بين قيادتي شطري الوطن، وبدأت لجان الوحدة عملها ولقاءاتها ومشاوراتها في انجاز منجز الوحدة.

وجاءت بعض الاحداث كأحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م المؤسفة والمؤلمة، اثرت بعض الشيء على هذه المسيرة، وحقيقة ان موقف من المواقف التي تحسب للأخ الرئيس علي عبدالله صالح انه لم يجار بعض من كانوا يطرحون عليه اتخاذ قرار تفجير الموقف العسكري مع الاخوة في الجنوب والتدخل في احداث ١٣ يناير عام ١٩٨٦م.. لكن الرئيس حينها مثل حالة من المسئولية الوطنية ورفض هذه الاطروحات التي تعتبر حالة من حالات التهور والانقياد الى التصفيات لبعضنا البعض كيمنيين، رغم ان وجود هناك قوى- محلية وإقليمية- كانت تدفع الى تدخل صنعاء في الاحداث وتعمل في تحقيق رغبتها بتفجير الموقف العسكري بين شطري الوطن الواحد.. غير ان الرئيس علي عبدالله صالح رفض ان يلبي طموحها باعتبار ان الجميع اخواننا والمأساة مأساتنا جميعاً.

على المؤتمر أن يحشد جهوده إلى جانب رئيس الجمهورية وألا يبتعد عنه

لابد من تقييم نقدي وتحليلي لتجربة المؤتمر ووضع برامج سياسية جديدة تحـدد العلاقات التنظيمية وسـلوك الاعضـاء

هناك مؤتمريون لا يناقشون ولا يبدون الملاحظات خشية من المقربين للزعيم

و منيرة

لأعضاء اللجنة في كثير من القضايا الوطنية.. وبعد ذلك بدأ التفكير بإيجاد الية تنظيمية لتطبيق وترجمة تلك الوثيقة(الميثاق الوطني)، وتم الحوار والنقاش الى ان تم التوصل بإجماع كل اطراف الحوار داخل اللجنة وكان الرئيس علي عبدالله صالح مفرطا في حماسه والعمل على انجاح ذلك الوفاق والتوافق بين مختلف القوى الوطنية في الساحة السياسية والمشاركة الشعبية، ولم يكن لديه اية رغبة في التمسك بالنص الدستوري الذي يحرم الحزبية ويعتبر الانتماء الحزبي عمالة وخيانة وطنية.. الجميع كان لديهم قبول بإيجاد تنظيم سياسي يحتوي ويضم كل القوى السياسية ويترجم نصوص الميثاق الوطني- الوثيقة النظرية- ويحسب للأخ الرئيس علي عبدالله صالح انه عمل على نقل اليمن الى واقع جديد لم يكن يتوقعه احد بان عمل ان يكون كل اليمنيين في بوتقة واحدة- في تنظيم سياسي واحد- فتم الاتفاق حينذاك على ان يكون هناك مؤتمر شعبي عام، ثم انتقلنا الى البحث عن تساؤلات.. هل استمرارية المؤتمر ام لا وايضا حول هل يكون له لجنة دائمة ام امانة سر لإدارته، فكانت هذه من القضايا التي تم الاتفاق عليها داخل لجنة الحوار ان تدرج في جدول اعمال المؤتمر ويتم طرحها على المشاركين في المؤتمر.. واتخذ المؤتمريون اقرار مشروع الميثاق الوطني..كما اقر تشكيل لجنة دائمة له مكونة من ٧٥ عضوا ٥٠ يتم انتخابهم و٢٥ يتم تعيينهم وكانت قمة الروعة في التنافس على عضوية اللجنة الدائمة، حتى في عملية رئاسة المؤتمر التأسيسي الاول والذي كان لي شرف المشاركة فيها كوني كنت احد اعضاء هيئة الرئاسة للمؤتمر الاول للمؤتمر الشعبي العام، وتمثلت هيئة الرئاسة كل الافكار دون استثناء، فتم انتخاب اللجنة الدائمة، ثم اقر المؤتمرون استمرارية المؤتمر كأسلوب عمل سياسي.

وعلى هذا اعلن واشهر يومها المؤتمر الشعبي العام على اساس انه تنظيم سياسي لمختلف القوى السياسية وان كل ما هو داخل المؤتمر الشعبي العام من منابر فكرية

- من افضل نتائج الحوار الوطني انه كان هناك حالة من حالات العقلانية والفهم للواقع الاجتماعي اليمني، وهذه النقطة كانت محسوبة لدينا ولدى الاخ الرئيس علي عبدالله صالح بالا تكون انتخابات اللجنة الدائمة مطلقة كاملة، حيث كان هناك مبدآن رئيسان الاول الوضوح والشفافية، والثاني التزام حزبي، وترك لممارسة حرية هذا الالتزام في انتخاب الاعضاء الخمسين عضوا، بينما كان لابد من وضع ضوابط لها وتحديد نسبة من اعضائها يتم بالتعيين وعددهم ٢٥ عضوا، وهذا افدنا في ايجاد حالة توازن واستيعاب كل القوى السياسية التي كانت مشاركة في الحوار ولم يتم انتخاب ممثليها في انتخابات اللجنة الدائمة، كما اننا استوعبنا من خلالها التخصصات العلمية وأصحاب الخبرات الاكاديمية المطلوبة.. اي ان التعيين كان وسيلة من وسائل ايجاد التوازن لاستمرار المؤتمر الشعبي العام والوفاق الوطني بين مختلف القوى السياسية.

وهذه التجربة- المزج بين الانتخاب والتعيين- اتمنى ان